

واقع تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في ظل تحديات البيئة المحاسبية في الجزائر

The reality of applying international financial reporting standards in light of the challenges of the accounting environment in Algeria

حنان شعور^{1*}، الشريف حاب الله²

¹ مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس

h.chaour@univ-soukahrass.dz

² مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس

haballacherif63@gmail.com

تاريخ النشر: 2024-02-05

تاريخ القبول: 2024-01-25

تاريخ الاستلام: 2023-09-17

ملخص:

يهدف هذا البحث الى محاولة التعرف على مدى قدرة الجزائر على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في ظل تحديات بيئتها المحاسبية عن طريق الاستعانة بعينة من المهنيين والأكاديميين، ولتحقيق الاهداف السابقة فقد اعتمدنا على الاستبيان وتم تحليل نتائجه ببرنامج *spss v23*. وقد توصلنا الى ان بالرغم من كل الاصلاحات التي اجرتها الجزائر لجعل بيئتها المحاسبية يتوافق مع المتطلبات الدولية الا انها لا تزال دون المستوى المطلوب، وبالتالي وحب تكييف التشريعات والقوانين وتعديلها وإزالة أي تعارض معها حتى يسهل تطبيقها بشكل سليم.

الكلمات المفتاحية: معايير الإبلاغ المالي الدولية؛ النظام المحاسبي المالي؛ بيئة المحاسبة الجزائرية

تصنيف JEL: M41؛ M49

Abstract:

This research aims to try to identify the extent of Algeria's ability to apply international financial reporting standards in light of the challenges of its accounting environment by using a sample of professionals and academics. To achieve the previous objectives, we relied on a questionnaire and the *spss v23* program analyzed its results.

We concluded that despite all the reforms that Algeria has undertaken to make its accounting environment compatible with international requirements, it is still below the required level. Therefore, legislation, laws must be adapted, and any conflict with them removed in order to facilitate their application.

Keywords: international financial reporting standards; financial accounting system; Algerian accounting environment

JEL Classification Codes : M41 ; M49

* المؤلف المرسل

المعرف الرقمي للمقال (doi): <https://doi.org/10.34118/jeemr.v7i2.3788>

1. مقدمة

تعتبر التغيرات المستمرة التي تفرزها العولمة في كل من المجال المالي والمحاسبي أهم عامل يفرض على الدول توفير بيئة محاسبية مناسبة تتلاءم مع المعطيات الدولية الجديدة، حيث أدت هذه التغيرات إلى ظهور اختلافات كبيرة في الممارسات المحاسبية بين الدول، وباعتبار الجزائر تبنت هذه المعايير فمن المهم معرفة مدى توافق البيئة الجزائرية مع المتطلبات الواجب توفرها لإنجاح عملية تطبيق هذه المعايير.

وفي سبيل ذلك قامت الجزائر بجملة من الإصلاحات التي مست جانبها المحاسبي خصوصا، ولعل من أهمها التحول نحو النظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة الدولية إلا أن هذه المعايير عرفت عدة تعديلات وإضافات بحسب الظروف الاقتصادية والمالية السائدة، لكن النظام المحاسبي المالي لم يواكب هذه التحديثات مما جعله بعيدا عن المرجعية الدولية.

إشكالية الدراسة

ومن هذا المنطلق فإن السؤال الذي يمكن طرحه هو ما مدى قدرة الجزائر على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في ظل تحديات بيئتها المحاسبية؟

الأسئلة الفرعية

من أجل الإجابة على السؤال الرئيسي تم تقسيمه إلى ما يلي:

- هل تتوافق البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية؟
- فيما تتمثل تحديات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية
- ما هي متطلبات التطبيق الأمثل لمعايير الإبلاغ المالي الدولية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

سيتم الإجابة على الأسئلة الفرعية من خلال الفرضيتين التاليتين:

- البيئة المحاسبية في الجزائر لا تتوافق مع ما تتطلبه معايير الإبلاغ المالي الدولية؛
- توجد عدة تحديات تواجه تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في البيئة المحاسبية للجزائر نظرا لما تعانيه هذه الأخيرة من الجمود في ظل ديناميكية البيئة المحاسبية الدولية؛
- على الحكومة القيام بالعديد من الإجراءات التي تضمن التطبيق الأمثل لمعايير الإبلاغ المالي الدولي في الجزائر ولعل من أهمها العمل على تكيف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية.

أهداف الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف، والتي يمكن اختصارها كالتالي:

- التعرف على طبيعة البيئة المحاسبية في الجزائر لمعرفة مدى قدرتها على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية؛

- العمل على ابراز محاولات اصلاح المنظومة المحاسبية في الجزائر
- محاولة اقتراح حلول وتقديم بعض التوصيات من أجل التطبيق السليم لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وذلك بالاستناد إلى آراء المهنيين والأكاديميين حول موضوع دراستنا.

المنهج والأدوات المستخدمة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف متغيرات الدراسة في الجانب النظري، وتحليل العلاقة بينها في الجانب التطبيقي، إضافة لاعتماد طريقة تحليل الاستبيان باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS لدراسة عينة من الأكاديميين والمهنيين.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى موضوع مدى توافق البيئة المحاسبية الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، وبالتالي قمنا بعرض أهم الدراسات التي لها علاقة بموضوع دراستنا، والمتمثلة فيما يلي:

1. دراسة العرابي حمزة 2013 تحت عنوان "المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق"، وقد هدفت الى معرفة مدى توافق البيئة الجزائرية ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية، وكذا معرفة درجة تأييد الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر لتطبيق النظام المحاسبي المالي، وقد تم توصل الى مجموعة من النتائج أهمها ان هناك تأييد متفاوت لمختلف الممارسين لمهنة المحاسبة بخصوص تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
2. دراسة عوادي مصطفى 2014 تحت عنوان "أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على البيئة المحاسبية الجزائرية"، حيث هدفت هذه الدراسة لمعرفة ما قامت به الجزائر من اجل اصلاح منظومتها المحاسبية وكيفية نكييف بيئتها مع متطلبات التطبيق السليم للمحاسبة الدولية، وقد توصلت الى انه بالرغم من كل الاصلاحات التي اجرتها الجزائر الا انها لا تزال دون المستوى المطلوب، وذلك راجع الى وجود العديد من النقائص خاصة عدم بلوغ المؤسسات الاقتصادية لمستوى الافصاح المطلوب التي تتميز بها نظيرتها على المستوى المطلوب؛
3. دراسة بن حركو غنية 2017 تحت عنوان "واقع وتحديات النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية"، حيث تهدف الى معرفة واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل تحديات البيئة المحاسبية في الجزائر، خاصة البيئة الجبائية، المهنية، والتعليمية، وقد خلصت هذه الدراسة الى ان الجزائر لم تحقق الاهداف المرجوة من تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوى من معايير المحاسبة الدولية خاصة بعد 6 سنوات من الممارسة الفعلية، وذلك راجع الى الصعوبات التي حالة دون التطبيق السليم له.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو اختلاف الحدود الزمنية، بالإضافة إلى جعل هذه الورقة البحثية عبارة عن دراسة شاملة حيث حاولنا معرفة مدى قدرة الجزائر على تطبيق معايير الإبلاغ المالي

الدولية من خلال معرفة مدى انسجام البيئة المحاسبية الجزائرية مع هذه المعايير، بالاعتماد على آراء المختصين في مجال المحاسبة.

2. مفاهيم نظرية حول معايير الإبلاغ المالي الدولية

تعد الجزائر من بين الدول التي عملت جاهدة من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تحسين وتطوير نظامها المحاسبي وإنشاء النظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة الدولية، بهدف تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى الممارسة الدولية، حيث سنقوم ضمن هذا المحور بإيضاح مفهوم معايير الإبلاغ المالي الدولية، أهميتها والتحديات التي تواجه تطبيقها في الجزائر.

1.2 تعريف معايير الإبلاغ المالي الدولية

عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على تغيير مصطلح المعايير التي يصدرها من معايير المحاسبة الدولية إلى معايير دولية لإبلاغ التقارير المالية (التسمية القديمة: 1973-2001 "معايير المحاسبة الدولية" IAS، التسمية الحالية: منذ 2001 "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" IFRS) (لصنوني ، 2014، صفحة 62)

حيث تعرف معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS بأنها هي عبارة عن: "مجموعة من المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، بهدف تطوير حزمة المعايير المحاسبية حتى تكون عالية الجودة ومفهومة وقابلة للتطبيق لمساعدة المستثمرين والمشاركين في أسواق المال العالمية وباقي المستخدمين للمعلومات المالية على اتخاذ القرارات الاقتصادية". (شتايت و حبيش، 2022، صفحة 29) كما عرفت أيضا على أنها عبارة عن "مجموعة من القواعد المشتركة التي توضح كيفية الإبلاغ عن أنواع معينة من المعاملات والأحداث الأخرى في البيانات المالية، بشرط أن تكون هذه البيانات المالية متسقة وشفافة وقابلة للمقارنة في جميع أنحاء العالم، كما تحدد بالضبط كيف يجب على المحاسبين الحفاظ على حساباتهم والإبلاغ عنها. ومن جهة أخرى فإن الهدف من إنشاء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو تطوير حزمة من المعايير المحاسبية تكون عالية الجودة ومفهومة وقابلة للتطبيق لمساعدة المشاركين في سوق رأس المال العالمي وباقي المستخدمين للقيام بقرارات اقتصادية، وكذلك من أجل الحصول على لغة محاسبة مشتركة بحيث يمكن فهم الأعمال والحسابات من شركة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر" (سحنون ، 2022، صفحة 39)

2.2 أهمية معايير الإبلاغ المالي الدولية

نتيجة لعدة أسباب وعوامل فقد أصبح تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أمرا ضروريا، وتتبع هذه الأهمية مما يلي:

- إن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية يساهم في نهوض أي دولة بشكل عام وجعل مؤسساتها تتنافس منافسة محلية وإقليمية، كما سيكون لها أثر إيجابي على عولمة الشركات وضبط ممارسة المهنة فيها بشكل أخلاقي، وبالتالي الحد من الفساد المالي بشكل خاص؛ (ظاهر ، 2014، صفحة 10)

- تتبع أهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في المقام الأول من الدور الذي تلعبه لتحقيق التوافق المحاسبي الدولي من أجل توفير معلومات مالية مناسبة وقابلة للمقارنة قائمة على الحقائق، والتي يتم إعدادها بعد ذلك على أساس أسس علمية معروضة في قوائم مالية تستخدم في ترشيد قرارات مستخدميها. (حفاصة و فرحات ، 2021، صفحة 274)

- عندما تعتمد الشركات على معايير الإبلاغ المالي الدولية فإنها تعتمد بذلك على لغة الإبلاغ المالي العالمية، وبالتالي تتمكن الشركات من جعل تقاريرها المالية مفهومة وقابلة للقراءة في السوق العالمية، مما يعني تخفيض تكاليف تحويل الأموال والانضمام الى خريطة الاستثمار العالمية، والشركات التي لا تطبق هذه المعايير لن تكون بمقدورها مقارنة نفسها مع الشركات الأخرى. (براهمة و بوراس، 2021، صفحة 04)

3.2 تحديات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في البيئة المحاسبية للجزائر

حيث يعد اتساع فجوة الاختلاف التي خلقت بين النظام المحاسبي المالي ومعايير الإبلاغ المالي الدولية دلالة على وجود عدة معوقات أثناء تطبيقه واقعا من قبل المؤسسات، نظرا لارتباطه بالمرجعية الدولية، وفيما يلي أهم المعوقات التي عانى منها النظام: (معمرى ، 2018، الصفحات 463-464)

- ارتباط النظام المحاسبي المالي بالمخطط الفرنسي المحاسبي، حيث أن المحاسبة في فرنسا تتميز بالتحفظ يغلب عليها الطابع القانوني، وواقع ان النظام المحاسبي المالي هو نسخة عن المخطط المحاسبي الفرنسي مع بعض الاختلافات فقط، وبالتالي فهذا يصعب من جعل النظام المحاسبي المالي يتوافق مع المعايير، نظرا لاعتمادهم على التفاصيل والإيضاحات والتحديثات التي تصدر عن هيئة التوحيد الفرنسية؛

- لا يسمح النظام المحاسبي المالي بتبني وتطبيق الممارسات المحاسبية العالمية نظرا لابتعاده عن المرجعية الدولية، مما يعيق المنافسة على مستوى عالمي.

ولعل أهم تحدي هو عدم وجود لجنة لمتابعة المستجدات والمشاركة في إثراء التعليقات على مسودات هذه التعديلات أو المعايير الجديدة، خاصة وأن مجلس معايير المحاسبة الدولية يفتح النقاش للمهتمين، إضافة إلى دراسة التأثير المرتقب من هذه التعديلات وإمكانية التطبيق والآثار المحتملة. (عنون و ضويفي، 2021، صفحة 585)

4.2 مقارنة بين معايير الإبلاغ المالي الدولية والمعايير المحاسبية للنظام المحاسبي المالي

سنحاول هنا اسقاط المعايير الإبلاغ المالي الدولية على مجموعة المعايير المحاسبية التي تناولها النظام المحاسبي المالي لمعرفة درجة التوافق بينهما، وهذا ما سنتطرق له الجدول التالي:

الجدول 1: مقارنة بين معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS والمعايير المحاسبية للنظام المحاسبي المالي SCF

النظام المحاسبي المالي	IFRS
نجد أن النظام المحاسبي قد أخذ من المعيار القديم طرق التقييم والاعتراف المحاسبي من خلال الحسابات المتعلقة بالأصول المالية غير جارية، وهذا في جانب الأصول، وحسابات القروض والخصوم الأخرى، وهذا	معيير الإبلاغ المالي التاسع: IFRS9 الأدوات المالية: والذي جاء يستبدل المعيار المحاسبي الدولي التاسع والثلاثين، حيث سيتم الشروع في تطبيقه بداية من الفاتح يناير 2018، مع السماح بتطبيقه قبل هذا التاريخ ابتداء من فيفري 2015.

كذلك في جانب الخصوم. كما أن بنك الجزائر قد أصدر النظام رقم 09-08 والذي يتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي وتصنيف الأدوات المالية يتوافق والمعيار. IAS39	
تظهر في الفصل الثالث من الفرع الثاني للنظام المحاسبي المالي، والذي يظهر: طرق التجميع، تجمع الكيانات، والحسابات المجمعة.	معايير FRS تتعلق بالحسابات المجمعة المعايير هذه IFRS10-IFRS11-IFRS12- يتم الشروع في تطبيقها بداية من يناير 2013
أتى بتعريف ومفهوم جديد للقيمة العادلة وطرق التقييم، وقد شرع في تطبيقه في 2013/01/01	معيار الإبلاغ المالي: IFRS13: التقييم بالقيمة العادلة.
حيث النظام المحاسبي لم يفرق بين المؤسسات المسعرة في البورصة وتلك التي لها قدرات محدودة.	بعض المعايير في طور التعويض والاستبدال: IAS17 : والذي يتعلق بعقد الإيجار التمويل.
بالنسبة لعقود التأمين فتظهر بعض منها من خلال AVIS89، الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة.	IFRS4 : يتعلق بعقود التأمين، والذي تم تطويره من قبل المجلس وطرح IFRS17، حيث أن مجلس المعايير الدولية قدم مشاريع لاستبدالها خلال السنوات القليلة المقبلة.
حيث تظهر من خلال الفصل الأول: المبادئ العامة، وفي الفرع الأول منه التسجيل المحاسبي للأصول والخصوم، المنتوجات والأعباء، كما تمس في الفصل الثالث العقود طويلة الأجل.	معيار الإبلاغ المالي: IAS15 منتوجات الأنشطة العادية المستخرجة من العقود المبرمة مع الزبائن، حيث جاء هذا المعيار ليستبدل المعيار الدولي IAS 11 والمتعلق بعقود الإنشاء والمعيار IAS 18 المتعلق بالمنتوجات والأنشطة العادية، اول تطبيق في الفاتح من يناير 2017.
حيث أن النظام المحاسبي المالي لم يفرق بين المؤسسات المسعرة في البورصة وتلك التي لها قدرات محدودة.	معايير الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المصدر: (سحنون و بوفليح، 2019، الصفحات 130-131)

فمنذ تطبيق النظام المحاسبي المالي، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار عدة معايير محاسبية جديدة وإلغاء وتفسير أخرى موجودة من قبل، بينما اكتفت الهيئات الجزائرية بإصدار آراء تفسيرية وتكميلية للنظام المحاسبي المحلي فقط، دون إجراء تغييرات على مستوى بناءه الفكري، الأمر الذي جعل النظام المحاسبي المالي يعاني من جمود ويتخلف عن مواكبة التطورات الحاصلة في معايير الإبلاغ المالي الدولية، وهو ما يعتبر من أبرز عيوب هذا النظام، فرغم قيام الهيئات الجزائرية المختصة بإصدار بعض التعليمات والآراء المكملة لفهم وتطبيق هذا النظام، إلا أن هذا يبقى غير كاف لجعله يجاري التطورات الحاصلة. (فراس و بالرقي، 2020، صفحة 625)

3. **الدراسة التطبيقية:** سنحاول في هذا الجزء معرفة مدى تأثير البيئة المحاسبية في الجزائر على عملية التبني الأمثل لمعايير الإبلاغ المالي الدولية عن طريق استعانة بعينة من الأكاديميين والمهنيين،

ولتحقيق أهداف الدراسة التطبيقية تم تصميم استبيان وتحليل نتائجه ببرنامج spss v23 مدعمة بالمقابلات الشخصية.

1.3 عينة الدراسة

تم أخذ عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قمنا بتوزيع استمارات وبعد تجميعها قمنا بتبويب البيانات المتحصل عليها وتفرغها في برنامج spss v23، وكانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

الجدول 2: إحصائيات متعلقة بعدد استمارات الاستبيان

النسبة %	التكرار	البيان
100 %	50	الاستمارات الموزعة
80 %	40	الاستمارات المسترجعة
6 %	3	الاستمارات المفقودة
4 %	2	الاستمارات الملغاة
70 %	35	الاستمارات الصالحة للدراسة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel

1.1.3 تصميم الاستبيان

نموذج الدراسة الميدانية المستخدم يكمن في استبيان يضم قسمين، القسم الأول عبارة عن بيانات ومعلومات حول عينة الدراسة، أما القسم الثاني يحتوي على 15 عبارة مقسمة ضمنه 3 محاور، معتمدين في ذلك أسلوب الأسئلة المباشرة مع فتح مجال لإبداء الآراء والمقترحات في آخر الاستمارة. وقد تم اللجوء إلى استخدام مقياس ليكرت الخماسي المتدرج لمعرفة الاتجاه العام للإجابات والموضح فيما يلي:

الجدول 3: مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	1-1.79	1.8-2.59	2.6-3.39	3.4-4.19	4.2-5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي

2.1.3 اختبار صدق وثبات الاستبيان

لاختبار الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم عرض الاستبيان الاولي على مختصين من أكاديميين ومهنيين، وكذا اختباره على عينة تجريبية من مجتمع الدراسة، وقمنا بعدها بإجراء التعديلات اللازمة بناء على مقترحاتهم ومن ثم اخراج الاستبيان في صورته النهائية، اما لاختبار ثبات الاستبيان في هذه الدراسة تم استخدام معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbach والذي بلغ 77% وهو أكبر من 60%، وبالتالي يمكن اعتماد نتائج هذه الدراسة، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول 4: اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

محاو الاستبيان	عدد العبارات	قيمة ألفا كرونباخ
المحور الأول	5	69.5
المحور الثاني	5	70
المحور الثالث	5	73
الاستبيان ككل	15	77

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v23

2.3 عرض وتحليل النتائج الخاصة ببيانات المعلومات الديموغرافية لأفراد العينة

حيث سنقوم بعرض البيانات المتعلقة بالمعلومات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة وتحليلها من حيث صفة المبحوث، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية ودرجة المتابعة والاطلاع على معايير الإبلاغ المالية الدولية IFRS، بعد الفرز والإحصاء توصلنا إلى ما يلي:

الجدول 5: المعلومات الديموغرافية لأفراد عينة

الخصائص الديموغرافية	التكرار	النسبة المئوية	
صفة المبحوث	ممارس	26	74.3 %
	أكاديمي	9	25.7 %
	المجموع	35	100 %
المؤهل العلمي	مهني	0	0 %
	الليسانس	16	45.7 %
	ماجستير	8	22.9 %
	دكتوراه	11	31.4 %
	المجموع	35	100 %
الخبرة المهنية	أقل من 10 سنوات	9	25.71 %
	من 10 إلى 20 سنة	12	34.29 %
	أكثر من 20 سنة	14	40 %
	المجموع	35	100 %
درجة المتابعة والاطلاع على معايير الإبلاغ المالية الدولية IFRS	مستمرة	31	88.6 %
	متوسطة	4	11.4 %
	منعدمة	0	0 %
	المجموع	35	100 %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

- نلاحظ أن أغلبية المستجوبين هم من الممارسين سواء محاسبين معتمدين، محافظي حسابات وخبراء محاسبين بنسبة 74.3% وعددهم 26 شخص، ثم يليهم الأساتذة الجامعيون المتخصصين في مجال المحاسبة بنسبة 25.7% وعددهم 9 أشخاص، وهذا يشير إلى ارتباط أجوبة المبحوثين بالواقع التطبيقي دون ان ننسى الجانب الأكاديمي؛
- أغلبية المستجوبين حاصلين على شهادة الليسانس بنسبة 7.45% وعددهم 16 شخص، ثم تليهم الفئة المتحصلة على شهادة الدكتوراه بنسبة 31.4% وعددهم 11 شخص، ثم تليهم الفئة المتحصلة على شهادة الماجستير بنسبة 22.9% وعددهم 8 أشخاص، وبالتالي فإن أفراد العينة هم من المؤهلين تأهيلا أكاديميا ملائما لفهم الأسئلة والإجابة عليها؛
- أغلبية المستجوبين لديهم الخبرة المهنية لأكثر من 20 سنة بنسبة 40% وعددهم 14 شخص، ثم تليهم الفئة التي تتراوح من 10 إلى 20 سنة بنسبة 34.29% وعددهم 12 شخص، ثم تليهم الفئة التي تحوز على خبرة مهنية أقل من 10 سنوات بنسبة 25.71% وعددهم 9 شخص، وهذا ما يدل على قدرات وكفاءات أفراد العينة؛
- أغلبية المستجوبين درجة متابعتهم واطلاعهم على معايير الإبلاغ المالية الدولية مستمرة بنسبة 88.6% وعددهم 31 شخص، تليهم الفئة التي درجة متابعتهم واطلاعهم على معايير الإبلاغ المالية الدولية متوسطة بنسبة 11.4% وعددهم 4 أشخاص، وهذا يشير إلى أن أجوبة المبحوثين دقيقة.

4. تحليل نتائج

وسيتم خلاله عرض وتحليل النتائج الخاصة بالتساؤلات الفرعية من اجل الوصول الى صحة الفرضيات الموضوعية من عدمها.

1.4 عرض وتحليل نتائج التساؤل الفرعي الأول

ويتمثل التساؤل الفرعي الأول فيما يلي: مدى توافق البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية؟

للإجابة على هذا التساؤل قمنا بوضع الفرضية التالية ان البيئة المحاسبية في الجزائر لا تتوافق مع ما تتطلبه معايير الإبلاغ المالي الدولية، حيث قمنا اولاً بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للإجابات، ثم سنقوم بتحليل اجابات أفراد العينة حول عبارات التساؤل الفرعي الاول لمعرفة الاتجاه العام للإجابات من خلال الجدول الموالي:

الجدول 6: مقياس النزعة المركزية الخاصة بعبارات التساؤل الفرعي الأول

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجة الاستجابة
تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ساهم في تطوير مهنة المحاسبة في الجزائر	4.16	0.5	45.32	موافق

التشريعات الجبائية المنظمة لمهنة المحاسبة في الجزائر لا تتوافق مع معايير الإبلاغ المالي الدولية	4.48	0.61	40.66	موافق بشدة
لا ينسجم القانون التجاري الجزائري مع معايير الإبلاغ المالي الدولية	4.26	0.45	32.58	موافق بشدة
القانون والنصوص المنظمة للعمل المحاسبي في الجزائر تتماشى مع معايير الإبلاغ المالي الدولية	3.9	0.55	41.98	موافق
معايير الإبلاغ المالي الدولية غير قابلة للتطبيق في ظل البيئة المحاسبية في الجزائر	4.03	0.70	47.12	موافق
نتيجة المحور الأول	4.16	0.31	58.45	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v23

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن جميع قيم المتوسط الحسابي للعبارات تتراوح بين (4.16 و 4.48) وبالتالي فإن هذه القيم تفوق المتوسط الحسابي الفرضي، وهذا ما يدل على أن أغلبية إجابات أفراد العينة موافقة على أن البيئة المحاسبية في الجزائر لا تتوافق مع ما تتطلبه معايير الإبلاغ المالي الدولية، خاصة في ظل الاختلاف الموجود بين كل من المنظمات الاقتصادية والجبائية والتجارية، حيث يجب ان تنص التشريعات الجبائية المعمول بها على قبول معايير الإبلاغ المالي الدولية والعمل على فرض تطبيقها، والالتزام بها في العمل المحاسبي لدى المؤسسات المعنية بتطبيق هذه المعايير، مع العمل على القيام بالتحديثات المناسبة فيما تعلق بالقانون التجاري باعتبار انه لم تطرأ عليه تعديلات منذ 1974، كما يجب ان يكون القانون المحدد للإطار النظري للمحاسبة متوافقا مع ما هو مقرر حسب هذه المعايير، وهذا ما سيجعل تطبيقها ممكنا من الناحية العملية وذلك لوجود مرجعية نظرية معلومة. كما أظهر الجدول أن جميع قيم T-test دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($p \leq 0.05$) وهذا ما يثبت صحة الفرضية اعلاه.

2.4 عرض وتحليل نتائج التساؤل الفرعي الثاني

ويتمثل التساؤل الفرعي الثاني فيما يلي: فيما تتمثل تحديات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في البيئة المحاسبية الجزائرية؟ للإجابة على هذا التساؤل قمنا بوضع الفرضية التالية: توجد عدة تحديات تواجه تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في البيئة المحاسبية للجزائر، خاصة ما تعانيه هذه الاخيرة من جمود في ظل ديناميكية البيئة المحاسبية الدولية. وهنا سنقوم بتحليل اجابات أفراد العينة حول عبارات التساؤل الفرعي الثاني لمعرفة الاتجاه العام للإجابات من خلال الجدول الموالي:

الجدول 7: مقاييس النزعة المركزية الخاصة بعبارات التساؤل الفرعي الثاني

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجة الاستجابة
----------	-----------------	-------------------	--------	----------------

موافق	30.06	0.23	4.06	عدم القدرة المؤسسات الجزائرية على فهم الايطار الأساسي الذي تبنى عليه معايير الإبلاغ المالي الدولية
موافق بشدة	51.56	0.45	4.71	يعاني الإطار التشريعي المتعلق بتطبيق النظام المحاسبي المالي من الجمود في ظل ديناميكية البيئة المحاسبية الدولية
موافق	36.00	0.35	4.14	ضعف التأهيل المحاسبي سواء العلمي أو العملي
موافق بشدة	47.18	0.50	4.51	عدم القدرة على مواكبة المستجدات والتحديثات المستمرة في معايير الإبلاغ المالي الدولية
موافق بشدة	40.56	0.45	4.29	غياب ثقافة الإفصاح المحاسبي عن البيئة المحاسبية في الجزائر
موافق بشدة	72.88	0.29	4.34	نتيجة المحور الثاني

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v23

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن جميع قيم المتوسط الحسابي للعبارات تتراوح بين (4.06 و 4.71) وبالتالي فإن هذه القيم تفوق المتوسط الحسابي الفرضي، وهذا ما يدل على أن أغلبية إجابات أفراد العينة موافقة بشدة على أن هناك عدة تحديات تواجه تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في البيئة المحاسبية الجزائرية، خاصة ما تعلق بالإطار التشريعي لتطبيق النظام المحاسبي المالي وما يعانيه من الجمود في ظل ديناميكية البيئة المحاسبية الدولية، فمنذ تطبيقه قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار عدة معايير محاسبية جديدة وإلغاء وتفسير أخرى موجودة من قبل، بينما اكتفت الهيئات الجزائرية بإصدار جملة من التعليمات التطبيقية والآراء تفسيرية وتكميلية للنظام المحاسبي المحلي فقط، دون إجراء تغييرات على مستوى بناءه الفكري، الأمر الذي جعله يعاني من جمود ويتخلف عن مواكبة التطورات الحاصلة في معايير الإبلاغ المالي الدولية، حيث احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى وقدرة متوسطها الحسابي ب 4.71 وانحرافها المعياري ب 0.45.

وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة الرابعة بمتوسط حسابي 4.51 وانحراف معياري 0.5 وكنتيجة لما سبق ذكره فإن البيئة المحاسبية في الجزائر أصبحت غير قادرة على مواكبة المستجدات والتحديثات المستمرة في معايير الإبلاغ المالي الدولية، وفي المرتبة الثالثة نجد الفقرة الخامسة بمتوسط حسابي 4.29 وانحراف معياري 0.45 وهذا دليل على اتفاق أفراد العينة على غياب ثقافة الإفصاح المحاسبي المالي عن البيئة المحاسبية الجزائرية والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة، ونجد الفقرة الثالثة في المرتبة الرابعة بوسط حسابي 4.14 وانحراف معياري 0.35 وهذا يدل على إقرار أفراد العينة بوجود ضعف في التأهيل المحاسبي سواء العلمي أو العملي، والذي يجب العمل على معالجته من خلال تطوير برامجها التعليمية لمواكبة متطلبات السوق بما يتماشى مع معطيات العصر لتأهيل الخريجين وإكسابهم المهارات والخبرات اللازمة لسوق العمل، بالإضافة الى العمل على تكييف التعليم المحاسبي مع مستجدات البيئة المحاسبية في الجزائر من خلال تبني معايير التعليم المحاسبية الدولية.

وفي المرتبة الأخيرة تجد الفقرة الأولى بمتوسط حسابي يقدر ب 4.06 وانحراف معياري 0.23 وهذا ما يدل على اتفاق أفراد العينة على عدم قدرة المؤسسات الجزائرية على فهم الاطار الأساسي الذي تبنى عليه معايير الإبلاغ المالي الدولية وذلك راجع الى اجبار المؤسسات على تنفيذها دون إعطاء وقت مناسب لاعتمادها، بالإضافة الى عدم تمهيد البنية التحتية اللازمة للمؤسسات التشريعية والتعليمية والتنفيذية والاقتصادية، أما نتيجة المحور الثاني فقد قدر متوسطها الحسابي ب 4.34. كما أظهر الجدول أن جميع قيم T-test دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($p \leq 0.05$) وهذا ما يثبت صحة الفرضية الموضوعية.

3.4 عرض وتحليل نتائج التساؤل الفرعي الثالث

ويتمثل التساؤل الفرعي الثاني فيما يلي: ما هي متطلبات التطبيق الأمثل لمعايير الإبلاغ المالي الدولية في الجزائر؟
للإجابة على هذا التساؤل قمنا بوضع الفرضية التالية: على الحكومة القيام بالعديد من الإجراءات التي تضمن التطبيق الأمثل لمعايير الإبلاغ المالي الدولي في الجزائر ولعل من اهمها العمل على تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية.
وهنا سنقوم بتحليل اجابات أفراد العينة حول عبارات التساؤل الفرعي الثالث لمعرفة الاتجاه العام للإجابات من خلال الجدول الموالي:

الجدول 8: مقياس النزعة المركزية الخاصة بعبارات التساؤل الفرعي الثالث

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجة الاستجابة
وجود سوق مالية نشطة وفعالة بالجزائر يحقق تطبيقاً أمثلاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية	4.11	0.32	33.21	موافق
ضرورة تعديل النظام المحاسبي المالي بما يتناسب مع التطورات المستمرة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية	4.40	0.49	44.58	موافق بشدة
العمل على جعل الهيئات المهنية في الجزائر تتخبط في مجلس معايير المحاسبة الدولية	4.54	0.50	45.12	موافق بشدة
إنشاء لجنة وطنية متخصصة لتكييف النظام المحاسبي المالي مع كل تغيير يطرأ على معايير الإبلاغ المالي الدولية	4.57	0.50	55.55	موافق بشدة
تحديث الإطار التشريعي المتعلق بتطبيق النظام المحاسبي المالي بالمجال التجاري والجبائي	4.31	0.47	39.47	موافق بشدة
نتيجة المحور الثالث	4.38	0.32	65.36	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v23

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن جميع قيم المتوسط الحسابي للعبارات تتراوح بين (4.11 و 4.57) وبالتالي فإن هذه القيم تفوق المتوسط الحسابي الفرضي، وهذا ما يدل على أن أغلبية إجابات أفراد العينة موافقة بشدة أن على الحكومة القيام بالعديد من الإجراءات التي تضمن التطبيق الأمثل لمعايير

الإبلاغ المالي الدولي في الجزائر، حيث احتلت الفقرة الرابعة المرتبة الأولى وقدر متوسطها الحسابي ب 4.57 وانحرافها المعياري ب 0.50 والتي تبين أن جل أفراد العينة موافقة بشدة على ضرورة إنشاء لجنة وطنية متخصصة لتكييف النظام المحاسبي المالي مع كل تغيير يطرأ على معايير الإبلاغ المالي الدولية، وبالتالي متابعة التطورات الحاصلة على معايير الإبلاغ المالي الدولية وإعادة إدماجها في الممارسات المحاسبية المحلية، من خلال اعتمادها في شكل قرارات صادرة عن وزير المالية، والتي يتم قبولها بشكل عام من قبل الممارسين.

أما فيما يخص المرتبة الثانية فقد احتلتها الفقرة الثالثة بمتوسط حسابي 4.54 وانحراف معياري 0.5 مما يعكس أن على الحكومة العمل على جعل الهيئات المهنية في الجزائر تتخبط في مجلس معايير المحاسبة الدولية، العمل على سن قانون يقضي بالنشاط الدائم لهذه الهيئات من أجل مواكبة كل المستجدات مع البيئة المحاسبية الجزائرية، وفي المرتبة الثالثة نجد الفقرة الثانية بمتوسط حسابي 4.40 وانحراف معياري 0.49 وهذا دليل على اتفاق أفراد العينة على ضرورة تعديل النظام المحاسبي المالي بما يتناسب مع التطورات المستمرة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية من أجل تحقيق قفزة نوعية فيما يخص الممارسات المحاسبية في الجزائر.

ونجد الفقرة الخامسة في المرتبة الرابعة بوسط حسابي 4.31 انحراف معياري 0.47 هذا يدل على اقرار أفراد العينة على ضرورة تحديث الإطار التشريعي المتعلق بتطبيق النظام المحاسبي المالي في المجال التجاري والجبائي، وبالتالي وحب تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية وإزالة أي تعارض أو عدم تطابق معها بحيث يسهل تطبيق المعايير الدولية في شتى مجالات.

وفي المرتبة الأخيرة تجد الفقرة الأولى بمتوسط حسابي يقدر ب 4.11 انحراف معياري 0.32 هذا ما يدل على اتفاق أفراد العينة على ان وجود سوق مالية نشطة وفعالة في الجزائر يحقق تطبيقاً أمثلاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية لأنه يسهل عملية مساهمة العولمة وانشياف الاستثمار الاجنبي لها، وبالتالي وحب تعزيزه عن طريق القيام بحملات تسويقية شاملة وهادفة لتشجيع الشركات الاقتصادية على دخول البورصة، أما نتيجة المحور الثالث فقد قدر متوسطها الحسابي ب 4.38.

كما أظهر الجدول أن جميع قيم T-test دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($p \leq 0.05$) وهذا ما يثبت ان الفرضية صحيحة.

5. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا عرض أهم النقاط من أجل الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة، فقد تم تقييم التجربة الجزائرية في الامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، من خلال قياس مدى تأثير البيئة المحاسبية في الجزائر على عملية التطبيق الأمثل لمعايير التقارير المالية الدولية عن طريق استعانة بعينة من الأكاديميين والمهنيين.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ضعف في التأهيل المحاسبي سواء العلمي أو العملي، والذي يجب العمل على معالجته من خلال تطوير تكوينها المحاسبي وبرامجها التعليمية لمواكبة متطلبات السوق بما يتوافق مع معطيات العصر لتأهيل الخريجين وإكسابهم المهارات والخبرات اللازمة ليتماشى مع متطلبات؛
- ان البيئة المحاسبية الجزائرية أصبحت تعاني من جمود في ظل الديناميكية التي تشهدها البيئة المحاسبية الدولية ما يستوجب تسريع عملية تحيين النظام المحاسبي المالي والبيئة التي يطبق فيها في سبيل تضيق فجوة الاختلاف مع المرجعية الدولية؛
- رغم مرور كل هذا الوقت منذ تبني الجزائر معايير الإبلاغ المالي الدولية، إلا أنها مازالت لا تملك القدرة على تطبيق هذه المعايير بشكل فعلي، كما ان بيئتها المحاسبية لا تتماشى مع ما تتطلبه هذه المعايير؛
- وجوب تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية وإزالة أي تعارض أو عدم تطابق معها بحيث يسهل تطبيق المعايير الدولية في شتى مجالات؛
- ضرورة مشاركة المنظمات المهنية الوطنية في التنظيمات الدولية وذلك من اجل الاستفادة من الخبرات الدولية فيما يخص معايير الابلاغ المالي الدولية.
- وبغرض إعطاء بحثنا فائدة أكبر وبناء على نتائج الدراسة، قمنا باقتراح بعض التوصيات من بينها:
- يجب العمل على الاطلاع على التجارب الدولية السابقة سواء كانت دول متقدمة كالولايات المتحدة الامريكية، او دول تتشابه بيئتها من البيئة الجزائرية للاستفادة من تجاربهم في هذا المجال؛
- العمل على تكييف التعليم المحاسبي مع مستجدات البيئة المحاسبية في الجزائر من خلال تبني معايير التعليم المحاسبية الدولية؛
- يجب على الحكومة الجزائرية القيام بالعديد من الاجراءات والاصلاحات التي تضمن التطبيق الامثل لمعايير الابلاغ المالي الدولية مستقبلا، وبالتالي تحقيق قفزة نوعية فيما يخص الممارسات المحاسبية في الجزائر.

6. قائمة المراجع:

- حفاصة مينة & فرحات عباس .(2021). أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية IAS/IFRS على تقييم الاداء المالي للمؤسسة مدرجة في البورصة-دراسة حالة مجمع بيو فارم الجزائر لفترة .-2019مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية.8(1) ,
- براهيمة كنزة & بوراس احمد .(2021). أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية IAS/IFRS على جودة المعلومات المالية (دراسة عينة من الأكاديميين والمهنيين .(مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام البواقي.8(2) ,
- بونعجة سحنون، و نبيل بوفليح .(2019). متطلبات تطوير الممارسات المحاسبية في الجزائر في ظل تبني المرجعية المحاسبية الدولية. مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، المجلد 05.
- سحنون أسامة .(2022). معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في ظل تولي المجلس مهمة التتميط المحاسبي .مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي.3(1) ,

- شتايت بلال & حبيشعلي .(2022). مقارنة النظام المحاسبي المالي SCF بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (FRS ادراسة مقارنة . (مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية.(5)14 ,
- ظاهر شاهر القشي .(2014). واقع ومعوقات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وسبل الحد منها في المؤسسات الجزائرية .مجلة روى اقتصادية.(6)4 ,
- عنون فؤاد & ضويفحمزة .(2021). توجه الجزائر نحو تحيين النظام المحاسبي المالي في ظل مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية .مجلة البشائر الإقتصادية.(2)7 ,
- لسنوني حفيظة .(2014). واقع وآفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر الفترة 2010-2014 دراسة حالة مؤسسة انتاج أغذية الأنعام بمستغانم (أطروحة دكتوراه . (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,مستغانم :جامعة عبد الحميد ابن باديس .
- محمد فراس، و تيجاني بالرقى .(2020). تقييم النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المرجعية الدولية- رؤية تحليلية نقدية-. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 23.
- معمري أسامة .(2018). متطلبات الاصلاح المحاسبي الجديد في الجزائر مسايرة لتوجهات معايير تقارير الابلاغ المالي الدولية وتهيئة بيئة محاسبية ملائمة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية .مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.(2)5 ,